



شركة مطاحن ومخابز الإسكندرية
القطاع المالي
الإدارة العامة لشئون البورصة وهيئة الرقابة والاستثمار

الإسكندرية في ١٥ / ١١ / ٢٠٢٢.

السيد الأستاذ / رئيس قطاع الإفصاح

البورصة المصرية

عناية الأستاذ / شريف فهمي

تحية طيبة وبعد ،،

بالإشارة الى القوائم المالية المدققة عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ والسابق الإفصاح عنها مرفق بها تقرير مراقب الحسابات الخارجي نتشرف بان نرفق لسيادتكم :-
تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات بشأن القوائم المالية عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ .

شاكريم لسيادتكم حسن التعاون ...

وتفضلو سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

مسئول علاقات المستثمرين
مدير عام شئون البورصة
وهيئة الرقابة المالية والاستثمار

محاسب / هاني مجدي حافظ

العضو المنتدب

للشئون المالية والادارية

محاسب / ناصر فاروق مصطفى





جمهورية مصر العربية
الجهان المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية - عابدين - القاهرة



السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة

شركة مطاحن ومخابز الاسكندرية

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود
للقوائم المالية الدورية للشركة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ .

برجاء التكرم بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم والإفادة

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،،،

تحريراً في ٢٠٢٢/١١/١٥:

ع يمانى

الوكيل الأول

مدير الإدارة

عمر رمضان
١١/١٥
ع.ع
(محاسب / عمرو مختار السيد محمود)

المكتب الفني
س. رطاد الرب



جمهورية مصر العربية

الجهان المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية - عابدين - القاهرة

تقرير فحص محدود على القوائم الماليه الدوريه لشركه مطاحن ومخابز الاسكندريه في ٢٠٢٢/٩/٣٠

إلى الساده / أعضاء مجلس إدارة شركه مطاحن ومخابز الأسكندريه.

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم الماليه المرفقه لشركه مطاحن ومخابز الاسكندريه "ش.م.م" خاضعه لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمه وشركات التوصيه بالأسهم والشركات ذات المسؤوليه المحدوده وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية، والمتمثله في قائمه المركز المالي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكيه والتدفقات النقدية عن الثلاثه أشهر المنتهيه في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامه وغيرها من الإيضاحات المتممه الأخرى. وإداره الشركه هي المسئوله عن إعداد القوائم الماليه الدوريه هذه والعرض العادل والواضح لها وفي إطار معايير المحاسبه المصريه وفي ضوء القوانين واللوائح المصريه ذات العلاقه. وتتحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على هذه القوائم الماليه الدوريه في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم الماليه الدوريه للمنشأه والمؤدى بمعرفه مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم الماليه الدوريه عمل إستقارات بصوره أساسيه من أشخاص مسئولين عن الأمور الماليه والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليليه وغيرها من إجراءات الفحص المحدود وبقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عمليه مراجعه تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصريه، وبالتالي لايمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على درايه بجميع الأمور الهامه التي قد يتم إكتشافها في عمليه مراجعه وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعه على هذه القوائم الماليه.

أساس الاستنتاج المتحفظ:

في ضوء المعلومات التي حصلنا عليها من الإدارة:-

- عدم استكمال دفترى الاستاذ العام واليوميه العامه

يتعين اتخاذ اللازم واستيفاء واستكمال الدفاتر

- بلغ صافى الربح المحقق خلال الفتره - قبل حساب ضريبه الدخل - نحو ١٠,٨٦٧ مليون جنيه مقابل نحو

٧,٤٤٥ مليون جنيه عن الفتره المثلثه بزياده بنسبه ٤٥,٩%، وقد ساهمت الايرادات العرضيه البالغه نحو

٧,٥٣٤ مليون جنيه في تحقيق صافى الربح.

- بلغت صافي أرصده الأصول الثابته والتكوين الاستثماري في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ١٤٣,٥٤٢ مليون جنيه، ونحو ٦٩ الف جنيه علي الترتيب (دفتريا لعدم اجراء جرد لها) ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلي :

- لا زالت الأصول الثابته تتضمن طاقات عاطله وغير مستغله منذ عدة سنوات بلغت التكلفة التاريخيه لما أمكن حصره منها نحو ٣٢,٤٢٦ مليون جنيه تتضمن بعض المطاحن ومصانع المكرونة وغيرها والمتوقفه منذ عدة سنوات وقد تبين في هذا الشأن :-

• صدور قرار الجمعيه العامه غير العاديه للشركه في ٢٠٢٢/١٠/٢٣ بالموافقه علي بيع عدد ١٢ خط انتاج خبز نصف الي ،الات ومعدات (مطحن السويحي ،ومصنع الصفيح الياباني القديم ،المطبعه) وبيع بعض الوحدات المتوقفه وبيع الاصول المملوكه للشركه من اراضي مطاحن ومستودعات وشقق ومحلات غير المستغله بعدد ١٠ وحدات وكذا خطي انتاج المكرونة بمصنعي مينا محرم بك والرأس السوداء المتوقفين بعد تكهينهم

• استمرار توقف عدد ٥ مطاحن وهي ابراهيم عوض منذ ٢٠١٩/٨/٤ ،المحموديه منذ ٢٠١٩/٣/١ ،صناعه الطحن منذ ٢٠١٩/٨/٢٣ ، سلندرات عبد الجواد منذ ٢٠١٢/٣/٢٣ ، السويحي منذ ٢٠١٧/٥/١٠ بناء علي تعليمات من التعمين او لوجود قضايا تموينيه كما بمطحن صناعه الطحن وتجدر الإشارة إلى أنه حتى تاريخه مازالت هذه المطاحن متوقفه لم يتم إتخاذ أي إجراءات أو وضع خطط بديله لاستغلال تلك المطاحن والتي تعتبر طاقات عاطله غير مستغله.

وقد تحملت الشركه عنهم تكاليف خلال الفتره من ٢٠٢١/٧/١ وحتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ بلغت نحو ٥,٦٣٠ مليون جنيه. بالاضافه لنحو ٩٤٥ الف جنيه خلال الفتره من ٧/١ وحتى ٢٠٢٢/٩/٣٠

نوصي بدراسه أوجه الاستفاده من كافة الطاقات المتاحة بما يعود بالنفع على الشركه ووضع الخطط اللازمه لإحلال وتجديد أصولها مع تطبيق معياري المحاسبه المصريه رقما (٣١ ، ١٠) بشأن الأصول الثابته واضمحلالها مع سرعه إتخاذ الإجراءات اللازمه لتنفيذ قرارات الجمعيات العامه للشركه.

- ما زالت هناك العديد من الوحدات مؤجره من الغير وغير مستغله تبلغ القيمه الاجاريه السنويه لهانحو ١٥١ ألف جنيه سنوياً وذلك لمخازن فكري عبد الوهاب وأبوطور ومخزن الفاس. ولم تقم الشركه بتحميل حساب الاجارات المدينه او سداد القيمه الاجاريه لها عن الفتره من ٧/١ وحتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ مما قد يعرضها لنزاعات قضائيه ونزع هذه الاماكن

بتعين حصر الحالات المماثله ودراسه إقتصاديات الإستفاده منها واجراء التسويات الواجبه

- عدم نهو الخلاف القائم بين الشركه ومحافظة الإسكندريه " جهاز حمايه أملاك الدوله " بشأن ارض الدخيله البالغ مساحتها حوالي ١٥ ألف متر مربع والمقام عليها مطحن الدخيله حيث وردت للشركه مطالبه جهاز حمايه أملاك الدوله خلال فبراير/ ٢٠٢٢ بنحو ٢٤,٤٧٩ مليون جنيه تمثل مقابل حق

إنتفاع وإيجار عن الفترة من ١٩٧٨/١٢/٢٠ وحتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ (بخلاف فروق أسعار سيتم موافاه الشركة بها) والإندار باتخاذ الإجراءات القانونيه لتحصيل مستحقات الدوله بالإضافة لإجراءات إلغاء التخصيص ، وقد أقامت الشركة دعوى قضائيه رقم ٤٠٧١٨ / ٩٦ ق بهذا الشأن وما زالت متداوله ، والدعوي رقم ٧٤/١٤٦٤٠ ق ضد محافظه الاسكندريه واخرين ومؤجله لجلسه ٢٠٢٢/٨/٢ والدعوي رقم ٧٥/٨٦٠٢ ق مجلس الدوله مؤجله ل٢٠٢٢/٨/١٥ لورود تقرير المفوضين وجاري المتابعه هذا وقد بلغ المخصص المكون من الشركه ضمن مخصصات القضايا نحو ٦ مليون جنيه بنسبه حوالى ٢٤,٥ % من قيمه تلك المطالبه (وسبق الاشاره الي قيام القطاع القانوني بتحديد نسبه ١٠% فقط كمكسب للقضايا المتداوله) وتجدر الإشاره الي إستمرار بنك مصر فرع الحريه فى تجميد وديعه بنحو ٢٧ ألف دولار منذ أكثر من خمس سنوات رغم الحصول على حكم قضائى لصالح الشركه بجلسه ٢٠١٤/١/١١ ببطلان وعدم الإعتداد بالحجز الإداري إلا أن البنك قد قام بالحجز مره أخرى وتم إقامه دعوى أخرى برقم ٥٧٢ / ٢٠١٧ مازالت متداوله

يتعين ضروره إجراء التسويات اللازمه بالحسابات المختصه ومتابعه الإجراءات القاتونيه لوقف إجراءات إلغاء التخصيص والقضايا الخاصه ببطلان الحجز الإداري علي التوديعه المجمده حفاظاً على حقوق الشركه ، وتدعيم المخصص بالقدر الكافى.

• إستمرار عدم الإستلام النهائى لمطحن الشامى ٢ منذ ابريل ٢٠١٤ حتى تاريخه من شركه إيماج البالغ تكلفته الإستثماريه نحو ٢٤ مليون جنيه لرفض المورد تحمل نحو ٨٤٨ ألف جنيه قيمه (قطع غيار ، أضرار نتيجه عدم تحقيق القدره الإنتاجيه ، غرامات مخالفه المواصفات) مما حدا بالشركه الي تسهيل خطاب الضمان البالغ قيمته نحو ٢٥٠ ألف دولار فى ٢٠١٥/١/١٤ وربط قيمته وديعه طرف البنك التجارى الدولى ورفع دعوى قضائيه متبادلته بين الطرفين صدر الحكم فيها بالزام المورد بمبلغ نحو ٤٢٠ الف جنيه والزام الشركه برد نحو ١٩٢ الف دولار باقى خطاب الضمان وتم استئناف الحكم وما زالت الدعوي متداوله .

يتعين متابعه الإجراءات القانونيه حفاظاً على حقوق الشركه لما لذلك من أثر على القوائم
- بلغ المنفذ الفعلي من الخطه الاستثماريه نحو ١,٢٨١ مليون جنيه بنسبه ١٢,٦٨% فقط من المعتمد البالغ ١٠,١ مليون جنيه وقد تلاحظ عدم تنفيذ بعض المشروعات والمعتمد لها نحو ٨,٦ مليون جنيه (استثمار عقاري ارض عبد الجواد، مشروعات البيئه، وتطوير النظم)

يتعين الدراسه والافاده باسباب عدم التنفيذ

بلغ رصيد المخزون فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٢٤,٧٨٢ مليون جنيه تلاحظ بشأنه ما يلى :

- تضمن المخزون أصناف راكده بنحو ٦,٠١٩ مليون جنيه على الرغم من (توصيات وقرارات الجمعيات العامه المتعاقبه الخاصه بسرعه التخلص من المخزون الراكد) وتجدر الإشاره إلى قيام الشركه بعرض بعض تلك الأصناف للبيع بالمزادات أكثر من مره دون أن تتمكن من بيعها ،

يتعين دراسته أوجه الإستفاده من المخزون الراكد ، مع العمل على تفعيل قرارات وتوصيات الجمعيات العامه للشركه في هذا الشأن.

- إستمرار حوزة بعض وحدات الشركه على العديد من المحررات ملك الشركه تتمثل في كميات أقماح و دقيق ٨٧,٥% ونخاله خشنه ومكرونة تقدر قيمتها بنحو ٣٩٠ ألف جنيه وغير مدرجه بمخزون آخر المده يرجع بعضها لعام ٢٠٠٨ تشغل ساعات تخزينيه كبيره

نوصي بسرعه إتخاذ الإجراءات اللازمه لفك تلك الأحرار لما تشغله من ساعات تخزينيه وحفاظاً على مخزون الشركه وأدراج قيمه تلك الكميه بمخصص المطالبات لحين تحديد موقفها.

- عدم قيام الشركه بإجراء الجرد الفعلي للصوامع والشون المزجره و إجراء تصفيه صفريه لكافه المطاحن في ٢٠٢٢/٩/٣٠ حيث تم إثبات الأرصده الدفترية للأقماح والتي بلغت ٥٦٧٩٩ طن من الأقماح المحليه والمستورده (ملك الهيئه العامه للسلع التموينيه).

يتعين إجراء الجرد الفعلي للتحقق من الأرصده الدفترية لهذه الصوامع والشون مع ضروره إجراء التصفيات الصفريه لكافه المطاحن في ٢٠٢٢/٩/٣٠ .

- تبين وجود كميه ٤٥٥ طن أقماح تموينيه ملك هيئه السلع التموينيه بصومعه مطحن المحموديه قضيه رقم ٢٠١٨/٢٤٤ جنح أمن دوله طوارئ محرم بك وتم إرسال الأوراق إلى نيابه الاموال العامه حصر تحقيق رقم ٢٠١٩/٣٥ ثم أرسلت إلى نيابه محرم بك الجزنيه برقم صادر ٢٠١٩/١٧٤٩ وقد تم تشكيل لجنه بمعرفه النيابة من أساتذه كليه الزراعه وتم تقديم التقرير للنيابه وجارى المتابعه ، فضلاً عن كميه ٤٥ طن أخرى محرزه منذ ٢٠١٥ ليصبح أجمالى ما تم تحريزه ٥٠٠ طن بقيمه ٢,٥ مليون جنيه تقريباً تتمثل في كميات زائده عن التصافى المطلوبه من هيئه السلع وفقاً لمحضر الضبط المحرر في مايو ٢٠١٨ الأمر الذى أدى إلى تلف الكميه المذكوره نظراً لطول فتره التخزين نحو ٤ سنوات وأحتماليه تحمل الشركه لقيمتها .
يتعين موافقتنا بقرارات النيابة فور صدورهما ومخاطبه الجهات المسئوله للتصرف في تلك الكميات وتكوين المخصصات اللازمه بشأنها.

- بلغت أرصده حسابات العملاء في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ١٨,٨٢ مليون جنيه بعد خصم مخصص الإضمحلال البالغ قيمته نحو ١٦,٠١٧ مليون جنيه وقد تضمن الحساب أرصده متوقفه ومرحله منذ سنوات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٨,٣٧٩ مليون جنيه وقد تلاحظ بشأنها ما يلى :

• نحو ١٦,٥٥ مليون جنيه تمثل مديونيات صدرت بشأنها أحكام لصالح الشركه ولم يتم تنفيذها حتى تاريخه منها أحكام بمبالغ نقل عن المديونيات المدرجه بالدفاتر .

• نحو ١١,٨٢٨ مليون جنيه تمثل مديونيات مقام بشأنها قضايا مازالت متداوله يرجع بعضها إلى أكثر من ٢٠ عام.

يتعين ضرورة العمل على إتخاذ الإجراءات الواجبه لسرعه تنفيذ الأحكام الصادره لصالح الشركه ، مع ضروره اجراء التسويات اللازمه بالحسابات على أرصده العملاء في ضوء الأحكام الصادره بشأنهم ، مع تطبيق معيار المحاسبه المصري رقم (٣١) بشأن إضمحلال قيمه الأصول وإستمرار الإجراءات القانونيه اللازمه للحصول عل كافة حقوق الشركه وموافقتنا بما يتم أولاً بأول .

- توقف بعض مستأجرى وحدات الشركه حديثاً عن السداد بمبلغ نحو ٢٢٥ ألف جنيه وقد تم إتخاذ الاجراءات القانونيه ضدّهم .

نوصى بمتابعه الإجراءات القانونيه وسرعه العمل على تحصيل مستحقات الشركه.

- أسفرت المطابقه مع الشركه العامه لتجاره الجملة ، والشركه المصريه لتجاره الجملة عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ عن فروق غير مسجله كمستحقات لشركه الأسكندريه بدفاتر كلا الشركتين تبلغ نحو ١٢٩ ألف جنيه ، ٥٦ ألف جنيه على الترتيب يتمثل بعضها في تلف بعض المنتجات بالشركتين يرجع تاريخ معظمها إلى عام ٢٠١٨ .

يتعين موافقتنا بمدى أحقيه الشركه في هذه المبالغ في ظل تلف المنتجات المتحفظ عليها وعدم أثبات تلك المديونيه بدفاتر الشركه العامه والمصريه ، مع تطبيق معيار المحاسبه المصري رقم (٣١) بشأن اضمحلال قيمه الأصول لهذه المبالغ المتوقفه منذ سنوات لحين البت في النزاع.

- تضمن حساب العملاء نحو ٧,٦٣٤ مليون جنيه بإسم عملاء تحت التسليم تمثل قيمه بضائع دقيق ونخاله لم يتم تسليمها للعملاء حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ نظرا لقيام الشركه بإعتبار المبيعات إيرادات بمجرد إصدار الفاتوره وليس التسليم وفي نهايه المده يتم إلغاء الكميات غير المسلمه من المبيعات و منها كميات من الدقيق لم تسلم لأصحابها منذ عدّه سنوات تبلغ نحو ٢٤٩ جوال دقيق بقيمه نحو ٣٥ ألف جنيه الأمر الذي أدى إلي إصدار كميات مبيعات نخاله بكميه ١٤٣٧ طن نخاله بالرغم من أن المخزون المتاح للتسليم في تاريخ المركز المالي بلغ نحو ١٣١ طن نخاله فقط الأمر الذي قد يؤدي ألي عدم تلبية كافة طلبات العملاء في نفس الوقت.

نوصى بدراسه أسباب تأخر الشركه في تسليم العملاء مشمول الفواتير الصادره لهم في حينه لما لها من أثر على الإنتاج وعوائد الشركه وخاصه الكميات الغير مسلمه منذ فترات طويله ، .

بلغت أرصده الحسابات المدينه الأخرى في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٢٤,١٢٠ مليون جنيه بعد خصم مجمع الإضمحلال بنحو ٢٠٧ ألف جنيه تلاحظ بشأنها مايلي :

- إستمرار تضمين الحساب نحو ٧١٥ ألف جنيه أرصده متوقفه منذ سنوات مكون لمقابلتها مجمع إضمحلال بنحو ٢٠٧ ألف جنيه مرفوع بشأن بعضها قضايا صدرت بشأنها أحكام لصالح الشركه ولم يتم تنفيذها .

- استمرار تضمين الحساب نحو ١١٣ ألف جنيه و ٤٧ ألف جنيه تحت مسمى عجوزات تحت التسويه تمثل أرصده متوقفه .

تكرر توصيتنا بضروره إتخاذ الإجراءات التوجيه لتنفيذ الأحكام الصادره لصالح الشركه وسرعه تحصيل مستحققاتها والتسويه والإفاده وبحث تلك الأرصده مع تطبيق معيار المحاسبه المصري رقم (٣١) بشأن اضمحلال قيمه الأصول لهذه المبالغ المتوقفه منذ سنوات لحين تحصيلها و معرفه المتسبب فيها وتحميله بها.

- تضمن الحساب نحو ٣٠٢ الف جنيه تحت مسمى سلف شخصيه (في حين تبلغ بكشوف الأجور ١٩١ الف جنيه) دون وجود تحليل لهذا المبلغ طرف اداره الحسابات .

يتعين العمل على بحث ودراسه تلك الفروق وإتخاذ اللازم نحو تسويتها في ضوء تلك الدراسه .

- درجت الشركه على أستبعاد مبلغ نحو ١٩ ألف جنيه من حساب الأرصده المدينه بمثل حرز مكروته سائبه طرف الشركه العامه لتجاره الجملة في تاريخ المراكز الماليه ثم أدراجه بالدفاتر مره أخرى بعد تاريخ المركز المالي منذ أكثر من عشره سنوات بالرغم من أن هذه القيمه لا تظهر في المطابقات الأخيره بين الشركتين .

يتعين دراسه المبلغ المذكور وإتخاذ قرار بشأنه خاصه وأنه لا يظهر بالمطابقه.

- عدم إجراء أى مطابقات مع أصحاب الأرصده المدينه والدائنه من العملاء والموردين في ٢٠٢٢/٩/٣٠ ، مما ترتب عليه عدم التاكيد من صحه وسلامه تلك الأرصده . ويتصل بذلك من عدم اجراء المطابقات اللازمه مع الشركه القابضه للصناعات الغذائيه والبالغ رصيدها نحو ٧٥٣ الف جنيه (مدين) ، ونحو ٤٨ الف جنيه (دائن) حيث كانت اخر مطابقه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ .
توصى بضروره إجراء المطابقات اللازمه لتوفير أحد أدله الأثبات الهامه لأغراض المراجعه .

- بلغ رصيد حسابات التقديه بالبنوك والصندوق في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ١٩٧,٢٦٠ مليون جنيه منها نحو ١٣٣,١٢٨ مليون جنيه قيمه ودائع بالبنوك بعضها أرصده ودائع دولاريه بينك الإستثمار العربى وبنك مصر بنحو ٦,١٧٣ مليون جنيه وقد ظهر حساب التقديه والسلف المستديمه دفتريا بنحو ٦٥٦ الف جنيه (لعدم اجراء جرد فعلى) ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلى :

- ظهرت الودائع الدولاريه بينكي الاستثمار العربى ومصر الحريره بنحو ٥,٦١٩ مليون جنيه ، ٥٣٥ الف جنيه علي الترتيب في حين صحتها نحو ٥,٦٢٢ مليون جنيه ، ٥٤٤ الف جنيه علي الترتيب
يتعين اجراء التسويه اللازمه

• وجود حجز اداري على مبلغ ٢٧٩٢١ دولار أمريكي (نحو ٥٤٤ ألف جنيه) حجز إداري من محافظه الإسكندريه على الوديعة الدولاريه ببنك مصر - الحريه مقابل حق إنتفاع وإيجار أرض النخيله في نزاع مازال متداول مع الشركه بالدعوى رقم ٢٠١٧/٥٧٢ ومازالت متداوله يتعين العمل على رفع الحجز عن اموال الشركه بالبنوك .

• تضمنت تسويات البنوك شيكات مضى على إصدارها أكثر من ثلاثة أشهر ولم تقدم للصرف ، بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٩ ألف جنيه ، وذلك بالمخالفه للماده رقم ٥٠٤ من قانون التجاره رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته كما تضمنت مذكرة تسويات البنوك بعض الشيكات الصادره ولم تسلم لأصحابها حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٦ ألف جنيه (يرجع بعضها الي ابريل /٢٠٢٢) .
نوصي بضروره استبعاد تلك الشيكات وقيدها بأسماء أصحابها لإظهار الأرصده على حقيقتها .

- عدم ورود كشف حساب بنك ابو ظبي التجاري البالغ رصيده الدفترى نحو ٩٩ الف جنيه يتعين سرعه الحصول على كشف الحساب للحكم بصحة الارصده

- بلغ الرصيد الدفترى لحساب الهيئه العامه للسلع التموينيه في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٤٩,٦٨٧ مليون جنيه (دائن - تكلفه الطحن) ، ونحو ٢٣,٣٠٩ مليون جنيه (مدين- منظومات قديمه) وقد تلاحظ الآتى :

- عدم اجراء المطابقات اللازمه مع الهيئه العامه للسلع التموينيه علي الارصده في ٢٠٢٢/٩/٣٠ حيث كانت اخر مطابقه تمت علي الارصده في ٢٠٢٢/٦/٣٠ تحفظت فيه الشركه علي الاتي :

▪ عدم ادراج مبلغ نحو ٤,٨٢٩ مليون قيمه ماقامت الشركه بسداده للمخابز عن فتره البيع

الاجل عن منظومه ٢٠١٦ ، و ماتم ادراجه بالمطابقات من غرامات

▪ مبلغ ٩,٣٨٥ مليون جنيه قضيه رقم ٧٢/١٧٧١٢ ق ضمن المطابقه لا يتم سدادها الا بعد

البت في القضيه

▪ ماتم ادراجه بالمطابقه من الغرامات التموينيه الموقعه علي الشركه والتي تبين بشأتها :

- عدم قيام الشركه بقيد قيمه الغرامات التموينيه الموقعه على بعض مطاقتها بنحو ١٥,٠٢٨ مليون

جنيه عباره عن نحو ١١,٤١٨ مليون جنيه خلال الفتره من ٢٠١٣/١/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ، ونحو

٣,٣٤٦ مليون جنيه قيمه غرامات عن عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بالاضافه الي نحو ٢٦٤ الف جنيه قيمه

غرامات حتى ٢٠٢٢/٣/٣١ وفقا للمطابقه التي تمت مع الهيئه العامه للسلع التموينيه في

٢٠٢١/١٠/٢٧،٢٨ عن الفتره من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ ولم يتم تقديم تظلمات بالغرامات

الموقعه خلال العام ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

ويتصل بذلك عدم قيام الشركة بقيد الغرامات الموقعة علي مطحن رشيد والبالغه نحو ١٩٣ الف جنيه
(عينات دقيق مخالفه عن الفتره من ابريل حتي يونيه /٢٠٢٢) وفقا لكتاب مديره التموين في
اكتوبر/٢٠٢٢

يتعين دراسته ما سبق واجراء المطابقات اللازمه في ضوء القرارات والتوصيات الوزاريه واجراء
التسويات اللازمه.

- استمرار تضمين حساب الهيئه نحو ٦٠,٨٧٥ مليون جنيه باسم / الهيئه العامه للسلع التموينيه قيمه نقل
وتخزين أقماح حتى يوليو ٢٠١٧ ، وتجدر الإشاره إلى وجود نزاع قضائي مع الهيئه بشأن تلك المبالغ (قضايا
ارقام ٩١/٩٧٣٥ ق، ١٣٧/١٩٨١ ق، ١٩٣٧٤/١٩ ق لم تحدد لهم جلسه بعد ، والقضايا ارقام ١٢٩٠١، ١٥٨، ١٣٤/١٥٨
مازالت متداوله وقد واجهت الشركه تلك المبالغ بمخصص يبلغ نحو ١٣,٧ مليون جنيه بخلاف نحو ١٨,٨٠٨
مليون جنيه مقيده بالحسابات الدائنه .

نوصى بسرعه العمل على متابعه القضايا المتداوله وموافاتها بما تنتهي إليه .

- وجود أرصده متوقفه بنحو ١٣٠,٩٥٣ مليون جنيه تحت مسمى المنظومه (أ) ونحو ٨,٨٤٥ مليون جنيه
أقماح مستورده " أرصده مدينه" ، نحو ١٠٠,٧٢٧ مليون جنيه تحت مسمى المنظومه (ب) رصيد دانن
ونحو ١١,٤٣٢ مليون جنيه تحت مسمى المنظومه (ج) ونحو ٢٢,٥٩٣ مليون جنيه عن النخاله الخشنه
"أرصده دائنه" ، وذلك على الرغم من الإنتهاء من تطبيق تلك المنظومات ،
في حين بلغ رصيد منظومه تكلفه الطحن الحديثه نحو ٩,٦٨٧ مليون جنيه ، رصيد تسويق الأقماح المحليه
بنحو ٣٢,٦ مليون جنيه أرصده دائنه.

يتعين الدراسة واتخاذ اللازم

- بلغ رصيد مخصص ضرائب متنازع عليها في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ١٠,٧٦٦ مليون جنيه بعد سداد نحو ٣ مليون
جنيه عن الخلافات عن ضريبه القيمه المضافه وذلك لمواجهه صافي مطالبات بنحو ١١٥,٣٠٨ مليون جنيه
بفرق بلغ ١٠٤,٥٤٢ مليون جنيه ، بالإضافة لفوائد التأخير والضرائب الأضافيه التي تحسب عند السداد في ظل
ارتفاع قيمتها وخاصه بالنسبه لضريبه القيمه المضافه وضريبه المرتبات وقد تمثلت تلك المطالبات فيما يلي :

- ٢٥,٣٦٧ مليون جنيه فروق عن ضرائب المبيعات .
- ٧٤,١٥ مليون جنيه صافي قيمه مطالبه عن ضريبه القيمه المضافه .
- ٥,٥٧٦ مليون جنيه قرار نهائي للجنه الطعن عن فروق ضرائب كسب العسل .
- ١٠,٢ مليون جنيه فروق ضريبيه الدخل عن عام ٢٠١٥/٢٠١٦ .

يتعين دراسته ما سبق ومتابعه القضايا المتداوله وحسم النزاع مع مصلحة الضرائب وسداد مستحقاتها أولاً
بأول وتدعيم المخصص والذي يتبين عدم كفايته في ضوء المطالبات الوارده .

- وردت مطالبه للشركة في ٢٠٢٢/٣/٢٧ من مصلحة الضرائب (ضريبه القيمه المضافه) بربط نهائى بمبلغ ٥,٨٦٥ مليون جنيه (تمثل أصل الضريبه والبالغ قيمتها ١,٧١٥ مليون جنيه و الضريبه الأضافيه بمبلغ ٤,١٥٠ مليون جنيه) عن سنوات ٢٠١٠, ٢٠١١, ٢٠١٢ حكم صادر في الدعوي رقم ٦٩/٢٠٨٤٦. مسدد عنها سابقا طبقا لأفاده الشركة مبلغ نحو ١,٧٥٠ مليون جنيه دون تسويه باقي المبلغ والبالغ نحو ٤,١١٥ مليون جنيه.

يتعين تسويه باقي المبلغ على الحسابات المختصه.

- تبين قيام الشركة بسداد مبلغ نحو ٣ مليون جنيه لمصلحة الضرائب القيمه المضافه من تحت الحساب في ٢٠٢٢/٨/١٤ (من أصل الخلافت والبالغه نحو ٨٢,٧٤٤ مليون جنيه) من مخصص الضرائب لتبلغ قيمته بعد السداد نحو ١٠,٧٦٦ مليون جنيه (وجدير بالذكر أن الشركة قد أقرت بأحقية المصلحة في مبلغ نحو ١٢,٥ مليون جنيه عن تلك الخلافت) وذلك تقاديا لتوقيع الحجز الإداري على الشركة كما جاء بالمدكره بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٣ والمقدمه من مدير عام الحسابات ألي رئيس القطاع المالي نتيجته صدور قرار لجنة الطعن بأحقية المصلحة في المبلغ المنكور .

يتعين تسويه كامل المبلغ والذي أقرته الشركة خلال العام المالي الحالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ وذلك تحميلا على

الحسابات المختصه.

- لم تقم الشركة بتأثيرات غرامه التأخير والتي قد تبلغ نحو ٣,٥ مليون جنيه عن سنوات ٢٠١٢/٢٠١٣, ٢٠١٣/٢٠١٤ (ضريبه الدخل) بالرغم من عمل تسويه نهائيه مع مصلحة الضرائب وسداد الفروق خلال العام المالي السابق ٢٠٢٠/٢٠٢١ .

يتعين تحميل المبلغ على الحسابات المختصه.

- بلغت قيمه الضرائب العقاريه المسدده لمصلحة الضرائب العقاريه عن القتره من ٢٠٢٢/٧/١ وحتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ والمحملة على المركز المالي في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٣٣٦ ألف جنيه دون مراعاة أثر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١ لسنة ٢٠٢٢ والصادر في ٢٠٢٢/٩/٢ والذي ينص على تحمل الدوله لأعباء الضرائب العقاريه على المواقع المستخدمه في نشاط أنتاجي .

يتعين التصويب

- تم تحميل قائمه الدخل ببعض المبالغ التقديرية التي بلغ ما امكن حصره منها نحو ٤,٧٣٠ مليون جنيه تقديريا ، تتمثل فيما يلي :

- نحو ٢,٢٨٠ مليون جنيه تتمثل في مصاريف (كهرباء - مياه) عن شهر سبتمبر / ٢٠٢٢
- مبلغ ٢,٤٥ مليون جنيه قيمه ضرائب دخل دون إعداد إقرار ضريبي ، فضلا عن عدم حساب الضريبه المؤجله عن تلك القتره ،

يتعين اجراء التسويات الراجبه في ضوء المصروفات الفعلية

- عدم تحميل المصروفات ببعض المبالغ المنصرفة خلال الفترة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٤١ ألف جنيه .
يتعين اجراء التصويب اللازم
- عدم تحميل المصروفات بقيمه المساهمه التكافليه في ٢٠٢٢/٩/٣٠ والبالغه نحو ١٤٨ الف جنيه وفقا لاجمالي الايرادات البالغه نحو ٥٩,١٨٩ مليون جنيه
يتعين اجراء التسويه الواجبه
- عدم تحميل المصروفات (اهلاك) بقيمه قسط اهلاك اضافات استراحه مطروح
يتعين اجراء التسويه الواجبه
- قيام الشركه باستبعاد ما قيمته نحو ١,١٨٦ مليون جنيه تمثل نصف مكافاه المدارس سبالرغم من حصول العاملين بالشركه عليها وصرفها في شهر سبتمبر ٢٠٢٢ .
يتعين التصويب والغاء القيد .
- ظهرت الرواتب المقطوعه وبدلات ومكافآت أعضاء مجلس الاداره بقائمه الدخل حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ بمبلغ ٣٩٠ الف جنيه تلاحظ بشأنها ما يلي:-
- تم صرف بدل الإنتقال لأعضاء مجلس الإدارة مع استخدام السياره للأعضاء التنفيذيين والغير تنفيذيين .
- تتضمن قرارات الجمعيات العامه بعض المزايا للأعضاء التنفيذيين كالعلاج والخدمات الإجتماعيه .
- تم صرف بدلات حضور جلسات مجلس الإدارة والبالغه نحو ٥٠ ألف جنيه وكذا مكافاه الأرباح عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ والبالغه نحو ٤٦٥ ألف جنيه لكافه الأعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين بصفه شخصيه .
- لا يتم خصم أيه ضرائب أو رسوم عن كافه المبالغ المنصرفة للأعضاء التنفيذيين والغير تنفيذيين (رؤساء مجلس الاداره والأعضاء المنتدبين) حيث تتحمل الشركه الضرائب المستحقه نيابه عنهم .
يتعين مراعاة قرارات الجمعيه العامه واحكام القوانين واللوائح الصادره في هذا الشأن .
- تضمنت الأيرادات مخلفات أنتاج بمبلغ ٩٥٠ ألف جنيه تلاحظ بشأنه ما يلي :-
- بلغت الفروق بين الكميات المطحونه خلال الفتره من ٢٠٢٢/٧/١ وحتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ من الأقماع ٢٤ قيراط ومختلف الدرجات نحو ٢٠٣١ طن بينما بلغت مخلفات الطحن المباعه خلال نفس المده نحو ٦٨١ طن بنسبه ٣٣,٥% وتصل بذلك :-
- عدم وضع نوره مستنديه لمخلفات الطحن وناتج الغربله بجميع مطاحن الشركه .
- عدم وجود مخزن للمخلفات (يتم تخزينها بفناء المطاحن) .
- عدم اثبات المخلفات ببيانات الانتاج واثباتها فقط عند البيع .
- يتعين بحث ما سبق والعمل على تلافى أوجه القصور سالفه الذكر إحكاما للرقابه على أموال الشركه وضروره تطوير نظم الرقابه الداخليه على كافه أنشطه الشركه .

- عدم احتساب فائده علي الودائع الدولاريه لدي بنكي الاستثمار ومصر الحريه عن الفتره من ٧/١ وحتى
٢٠٢٢/٩/٣٠

بتعين اجراء التسويه الواجبه

لم يتم الإلتزام ببعض متطلبات معايير المحاسبه المصريه في عرض القوائم الماليه والايضاحات المتممه لها في
٢٠٢٢/٩/٣٠ نورد أهمها فيما يلي:

- لم تفصح الشركه عن اثار تطبيق التعديلات على معايير المحاسبه المصريه والصادره بقرار رئيس
الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٧٢٢ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٣ وذلك طبقاً لمتطلبات الفقرتان (٣٠ ، ٣١) من معيار المحاسبه المصري رقم (٥) بشأن السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات
المحاسبية ، ، مع التزام الشركات بالافصاح الكافي خلال القوائم الماليه الدوريه عن الأثار المحاسبية
لتطبيق تلك التعديلات إن وجدت) والتي تم العمل بها بدايه من ٢٠٢٠/١/١ . للشركات التي تبدأ سنتها
الماليه في ٢٠٢١/١/١ وتطبق على الشركه بدايه من ٢٠٢١/٧/١ .
- عدم اعداد دراسه للخسائر الانتمائيه المتوقعه وفقا لمتطلبات معيار المحاسبه المصري رقم ٤٧ الادوات
الماليه عل الاصول الماليه .
- لم يتم مراعاة تطبيق ما تقضى به معايير المحاسبه المصريه معيار المحاسبه المصري رقم (٢٢) بشأن
نصيب السهم من الأرباح حيث لم يتم اظهار نصيب السهم العادي والمخفض بقائمه الدخل .
بتعين الإلتزام بمعايير المحاسبه المصريه في هذا الشأن .

الإستنتاج المتحفظ:

وفي ضوء فحصنا المحدود و بإستثناء ما جاء بالفقرات السابقه، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم الماليه
الدوريه المراقبه لا تعبر بعداله ووضوح في جميع جوانبها الهامه عن المركز المالي للشركه في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢
وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقديه عن الثلاثه أشهر المنتهيه في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبه المصريه وفي
ضوء القوانين واللوائح المصريه ذات العلاقه .

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً :-

- عدم الإنتهاء من تسجيل ونقل ملكيه العديد من مساحات الأراضي التي آلت للشركه بقرارات نزع ملكيه أو
تأميم ، ومن ذلك :

- أراضي غير مسجله بالكامل منها شونه رشيد البالغ مساحتها حوالي ٢س ، ٢١ط ، ٣ف ، ومساحات أراضي
أخرى بمواقع مختلفه بلغ ما أمكن حصره منها حوالي ٥٤ ألف متر مربع .

• أراضي مسجل أجزاء منها فقط ومن ذلك شونه الأرض الزراعيه البالغ مساحتها حوالي ١١ اس ، ٧ ط ، ٤ ف تعادل حوالي ١٨١٠٨ م ٢ مسجل منها حوالي ١٢٢٨٧ متر مربع فقط، مساحات أخرى حوالي ٢٤٠٢ م ٢ مسجل نصفها فقط لمخزني غالي مجلع وفرهود، محلى أترينيوس .

- ويتصل بذلك وجود بعض الأراضي والعقارات التي لم تحسم الشركه موقفها القانوني بنقل ملكيتها أو تسجيلها ومن ذلك :

• عدم الحصول على المستندات المؤيده لشراء أرض مستودع العامريه بمساحه ٨٤٠ متر مربع من محافظه الإسكندريه منذ عام ٢٠٠٢ ، كما أن قرار التخصيص لا ينطبق على هذه الأرض .

• عدم وجود سند ملكيه رسمي لمساحه ٣٩٩ م ٢ بمستودع الضيعه وضع يد (الهيئه العامه لإستصلاح الأراضي) منذ عام ١٩٩١ وهذه المساحه تمثل الفرق بين المثبت بالسجلات الماليه بمساحه ٩٩٩ متر مربع ، والمثبت بالإداره القانونيه بمساحه ٦٠٠ متر مربع فقط .

• عدم تسجيل العديد من الشقق والمحال منها عدد ٣ شقه بطريق الحريه بالإسكندريه ، عدد ٢ شقه بمراقيا ، عدد ١ شقه بالقاهره ، عدد ٢ محل بالزقازيق ، عدد ١ محل بالرأس السوداء بالإسكندريه ، عدد ١ محل بالمرج .

• لم يتم الإنتهاء من نقل ملكيه وتسجيل شقه وحصه الشركه في أرض العقار المجاوره لمطحن حجاره عبد الجواد لعدم وجود قيمه فعليها لها بالعتد .

• عدم تسجيل العديد من أراضي المطاحن (قرارات تأميم) منها مطاحن اسكندريه ، الشامي ١ ، الشامي ٢ ، المحموديه والصناعات الملحقه ، شرف ، عوض محمد ، نوفل ، الانفوشي ، السويحي ، الدخيله ، مخايز (محرم بك الالي ، الأبراهيميه ، واصف) ووحده كبس النخاله ، مخزن شتا .

وفي ضوء ما تقدم يتطلب الأمر ضروره العمل على سرعه إتخاذ الإجراءات القانونيه اللازمه

لإنهاء أعمال التسجيل لكافه المواقع حفاظاً على أصول الشركه وموجوداتها .

• مزال التعدي قائماً على قطعتي الأرض رقما ١٦ ، ١٨ بمطحن علام منذ عام ٢٠٠٠ البالغ إجمالي مساحتهما

٦٩٤ متر مربع رغم صدور أحكام قضائيه نهائيه لصالح الشركه في الدعوتين رقما ٦٣١٣ ، ١٣٠ عامي

٢٠٠٠ ، ٢٠٠٧ على الترتيب وتم تقديم الاحكام للتنفيذ الا انها عرضت على قاضي التنفيذ وتأثر منه بالتنفيذ

مع عدم الاضرار بالشاغلين وتم التظلم على قرار قاضي التنفيذ وتأييد قاضي التنفيذ وقد اقامت الشركه دعوي

تعويض على محافظه الإسكندريه واداره التنفيذ للمطالبه بالتعويض عن عدم تنفيذ تلك الاحكام واحيلت

الدعوي للخبراء وصدر تقرير من خبراء وزاره العدل لصالح الشركه الا ان المحكمه المدنيه احوالت الدعوي

للقضاء الاداري للاختصاص وتم الطعن علي حكم المحكمه بالإحاله وجاري المتابعه وقد سبق الإشاره لصنوبر

قرار وزير الإستثمار رقم ٢٠١٠/١١٩ بإزاله التعديت على القطعه رقم (١٨) وتسليمها خاليه للشركه من أيه

أعمال فضلاً عن وجود فروق بحوالي ٢٠٢ متر مربع في المساحه ،ومما هو جدير بالذكر وجود دعوي

متداوله من المتعدين علي القطعه رقم ١٨ فضلاً عن قيام المتعدي علي القطعه رقم (١٦) بإقامه أعمال إنشائيه عليها حتى الدور العاشر .

• وجود تعدي علي جزء ٦ متر من ارض حجاره عبد الجواد ومقام بشأنه دعوي ٢٠٢١/٣٨ م.ج مينا البصل مازالت متداوله.

• استيلاء علي جزء من مخبز واصف ومقام بشأنه الدعوي رقم ٦٩/٤٠٧١٨ ق قضاء اداري ضد محافظ الإسكندريه واخرين وتم رفض الدعوي وتم عمل طعن بالإداريه العليا

نكرر التوصيه بحصر كافة التعديت علي ممتلكات الشركه وموافقتنا بما تم إتخاذه من إجراءات قانونيه نحو تنفيذ الأحكام الصادره لصالحها ومتابعتها حفاظاً علي أصولها وموجوداتها .

- وجود العديد من الدعاوي القضائيه المرفوعه من الغير ضد الشركه بشأن إسترداد أو إلغاء قرارات تأمين أو نزاعات علي ملكيه أراضي وعقارات صدرت بشأن بعضها أحكام في غير صالح الشركه والأخري مازالت متداوله منها شونتى الأرض الزراعيه ورشيد وتم اقامه طعن ٤٩/٦٣٧٢ ق (بشأن مطحن رشيد) ومازالت متداوله ، وكذا مطحن الملاح صدر حكم بشأنه باعتبار الدعوي كان لم تكن واصبح الحكم نهائي لصالح الشركه ، الأنفوشي تم عمل طعن وجاري المتابعه ، ومخبر الإبراهيميه وصدر حكم بشأنه لصالح الشركه وجاري التنفيذ.

يتعين ضروره متابعه الإجراءات القانونيه الواجبه في هذا الشأن حفاظاً علي حقوق وممتلكات الشركه .

- تحقيق معظم أنشطه الشركه لمجمل خسائر خلال الفتره المعد عنها المركز المالي فضلاً عن خسائر بعض المطاحن المتوقفه بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١,٧٥٤ مليون جنيه وذلك علي النحو التالي :

نحو ٩٤٥ الف جنيه خساره المطاحن المتوقفه (صناعه الطحن ، إبراهيم عوض ، السويحي، المحموديه ، سلندرات عبدالجواد) .

نحو ٦٣٨ الف جنيه خساره مطحن الشامى ٢ .

نحو ٧٨ الف جنيه خساره مطحن نوقل .

نحو ٢٤ ألف جنيه للصناعات الملحقه .

نحو ٢٩ الف جنيه المخايز.

نحو ١٥ الف جنيه المعارض.

نحو ٢٥ ألف جنيه خساره نشاطه المكرونه .
بتعين ضرورة بحث ودراسه أسباب تلك الخساره والإفصاح عن خطط الشركه المستقبلية للنهوض بها .

تحريرا في ٢٠٢٢/١١/

مدير عام

نائب مدير الاداره

محمد فاروق عواد
(محاسب/محمد فاروق عواد)

وكيل الوزاره

نائب أول مدير الإدارة

عبدالله شعبان عبدالله
(محاسب/عبدالله شعبان عبدالله)